الدرجة الثالثة في النحو العربيّ

The Third Level in Arabic Grammar

د.علي سعد لطيف رشيد
أستاذ مساعد
كلية الإمام الاعظم/ الجامعة العراق

Dr. Ali Saad Latif Rasheed
Assistant professor
Imam Al-Aadham University - College IRAQ

alilateef617@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٣/٩/١٧
تاريخ القبول ٢٠٢٣/١٠/١٥

الكلمات المفتاحية: المرحلة الثالثة، الرتبة، المصطلح النحوي، القواعد النحوية، الشَّبه

Keywords: the third level, the order, the grammatical term, the grammatical rules، similarity

الملخّص

استعمل النحويون القدماء في مصنّفاتهم مصطلحات كثيرة، من دون بيان مفهومها، أو شرح تفاصيلها، وإنّما اكتفوا بالتمثيل لها في مواضعها ومقاماتها، فتناول الدارسون المحدثون بعض هذه المصطلحات في بحوثهم ودراساتهم، وأفردوا لها كتبًا وعناوين، غير أنّ التأليف في هذا المجال لم يستوفِ ما في كتب النحويين من مصطلحات تحتاج إلى البحث والدراسة، ومن هذه المصطلحات: (الدرجة الثالثة في كتب النحو العربيّ)، فهو مفهوم قديم الولادة استعمالاً ومفهوماً، لكنّه لم يُفرد في دراسة حديثة، فوجدته مستحقًا للبحث والدراسة؛ إذ إنّ مفهومه يحتاج إلى البيان المصطلحات الدالة عليه بألفاظ ومصطلحات مقاربة ومرادفة لمفهوم الدرجة الثالثة، فضلًا عن سائر التفاصيل المتعلقة به، كجمع العوامل التي ينطبق عليها هذا المفهوم.

أهمية البحث:

١. يهدف البحث إلى إماطة اللثام وكشف النقاب عن مصطلح نحوي تردد على ألسنة النحويين بشكل لافت للنظر، للوقوف على ماهيّتهِ وحقيقتهِ من خلال معرفةِ ملامحَ نشأتهِ وأسباب وجودهِ بوصفه ظاهرة نحوية.

٢. يهدف البحث إلى الكشف عن أبعاد التفكير النّحويّ من خلال التعرّف على قدرات النحويين العقليّة على وضع وتجديد المصطلحات العلميّة في علم النحو، واستعمالها بشكل صحيح.

مشكلة البحث:

تتجلّى مشكلة البحث الرئيسة في أنَّ (الدرجة الثالثة) ظاهرة نحويّة بارزة في الدرس النّحويّ بصورة عامة وعند المغاربة بصورة خاصة باستعمالهم المصطلح بلفظه أول مرّة في مدوّناتهم النحويّة، إلّا أنَّ يد الدراسة لم تمتد إليها من قبل في دراسةٍ مستقلةٍ في حدود علمي المتواضع؛ لذا أحببت أنْ أوفي هذهِ الفكرة حقها من الدراسة بجمع دقائقها وصورها المختلفة.

نتائج البحث:

١. لم يرد عند منظري النَّحو في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وصولاً إلى الربع الأول من القرن الرابع الهجري تصريح بمصطلح (الدرجة الثالثة)، أو أيٍّ من ألفاظهِ الدّالة عليه، أو التي تدور معه في فلكٍ واحدٍ على الرغم من أنَّ مفهومه بوصفهِ ظاهرةً نحويةً لم يكن غائباً عن تفكيرهم النَّحوي، وهم يشيرون إلى مسائله في مواضعَ مختلفةٍ من أبوابهِم النَّحوية ومردَّ ذلك يعود إلى أن غايتهم كانتْ تتجه إلى استقراء اللغة واستنباط القاعدة النحوية في وضعها وحدودها.

٢. يعدُّ الرمانيّ أولّ من شَرَع بالتنظير لفكرة (الدرجة الثالثة)، وكان ابن أبي الربيع أوضح منه في إبراز مدلولها، لكونه أولّ من استعمل المصطلح بمعناه الإجرائي متجاوزاً في ذلك دلالته المعجمية التي رددها النُّحاة عند استعمالهم إياه في معرض حديثهم عن الأحكام النحَّوية وتدافعها.

٣. لم يبتعد مفهوم (الدرجة الثالثة) في صورته العامة عند الرّمانيّ وابن جني كثيراً عما صار عند المتأخرين، فقد ارتبط عند أولئك النحاة بفكرة أنّه حالة يؤول إليها للفظ مفرداً أو مركباً تنشأ عن الأصل والفرع، يكون فيها اللفظ أو التركيب في درجة ثالثة بعدهما مختصاً بشيء محدد.

Abstract

In the cherished annals of ancient grammatical scholarship, luminaries of yore harnessed a plethora of terminologies within their magnum opuses. Often, they refrained from elucidating these terms' profound nuances or delving into their intricate labyrinths. Instead, they proffered these terminologies, judiciously situated within their appropriate contexts and esteemed designations. Thus, the scholars of our contemporary epoch, with a fervent ardor for knowledge, have endeavored to unravel some of these enigmatic terminologies. They've bequeathed entire tomes and scholarly treatises to such pursuits. However, the vast oeuvre within this realm has yet to encapsulate the entirety of what the compendiums of these grammarians enshroud — terms that beckon rigorous examination and erudite scrutiny. Foremost among these is the notion of "the third degree in the venerable volumes of Arabic grammar." This concept, ancient in its inception and comprehension, has hitherto not been singularly addressed in modern scholastic pursuits. I perceived a compelling need to undertake its examination, for its essence demands an intricate delineation, guided by the lexicon and terminologies that resonate with its ethos and are analogous or synonymous with this very notion. This is further augmented by an exploration of its multifaceted details, including an aggregation of elemental principles underpinning this concept.

The scholarly voyage yielded the following illuminations:

1. The term "third degree" eluded the discourse of grammatical visionaries spanning the illustrious second and third Hijri centuries, extending to the dawn of the fourth Hijri century. Neither its explicit nomenclature nor its indicative expressions found mention. Yet, the conceptual underpinnings of this term were by no means absent from their cerebral ruminations on grammar. Subtly, they

alluded to its nuances at various junctures within their esteemed grammatical expositions.

2. Al-Rumani emerges as the pioneering luminary to formalize and theorize the idea of "the third degree." However, precedence in illuminating its semantic essence belongs to Ibn Abi Al-Rabee, for he was the inaugural scholar to employ the term in its procedural connotation.
3. The overarching conception of "the third degree," as articulated by both Al-Rumani and Ibn Jinni, does not markedly diverge from subsequent interpretations. It remains, quintessentially, a state wherein a word—be it singular or compound, stemming from the root or the offshoot—is elevated to a tertiary level, connoting a specific and distinct meaning.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغرُّ الميامين.

وبعد:

فقد أورثنا علماء العربيِّة الأفذاذ تراثاً غنيًّا نفخر به، وننهل من معينه ونستضيء بنوره، والباحث في التراث – لا شكَّ – يقف على درر لهذا البحر الَّذي لا ينضب، والسابر غوره يجد أسرار غناه وروعته، ويرى ملامح الفكر النحويّ عند علماء العربيِّة، ومن ثَمَّ نتج عن هذا الفكر ظواهر ومصطلحات وقواعد كانَت الدعائم الأساسيِّة في الدرس النحويّ، ومن هذه المصطلحات، مصطلح (الدرجة الثالثة) الَّذي كان موضوع هذه الدراسة، إذ يعدُّ أحد نتائج الفكر النحويّ عند النحويين في مؤلّفاتهم عند عرض المسائل النحويّة وتحليلها وبيان تفصيلاتها وأحكامها.

وقد استُعمل مصطلح (الدرجة الثالثة) عند النحويّين استعمالاً كبيراً، فضلاً عن تعدّد الألفاظ الَّتي استُعملت للدلالة عليه؛ ليكون أصلاً يُحتكم إليه وتُبنى عليه أحكام قواعد نحويّة، هذا كُلُّهُ دفعني إلى دراسته ومحاولة إماطة اللثام عن جوانبهِ في النحو العربيّ.

وقد حاولتُ تتبَّع مواطن (الدرجة الثالثة) عند النحويّين ابتداءً بكتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) وانتهاءً بكتاب همع الهوامع للسيوطي (ت٩١١هـ)، وطبيعة استعماله عندهم، فضلاً عن كثرة وروده وقلّته واختلافهم فيه والمصطلحات الدالَّة عليه، وتميّزها من غيرها وتخليصها من الاختلاط والتشابك.

أسباب الدراسة: تتأتى أسباب دراسة مصطلح (الدرجة الثالثة) من أسباب كثيرة تتعلق بالظاهرة نفسها، وهي:

١. إنني في أثناء قراءاتي للتراث النحوي المغربيّ لفت نظري كثرة تردد مصطلح (الدرجة الثالثة) على ألسنة النحويين في سياق عرضهم وتحليلهم المسائل النحويّة، فكان استعمال المصطلح كثير الورود في المصنفات النحويّة سواء بلفظه أو بمرادفاته.

٢. معرفة أبعاد التفكير النّحويّ عند مستعملي المصطلح.

٣. قلّة الدراسات النحويّة التي تُعنى بالمصطلحات المستعملة عند النحويين المتأخرين، ولاسيما المغاربة منهم.

خطة الدراسة:

لكلّ دراسةٍ علمية منهج محدد في الطرح والمعالجة تبنى البحثُ في عرض مادتهِ وترتيبها منهجاً يقوم على الاستقراء والتصنيف ثُمّ التحليل والاستنتاج؛ إلاّ الفصل التطبيقي منه فلم اسلك فيه منهج الاستقراء والإحصاء؛ وإنّما اكتفيت ببيان تطبيق فكرة الدرجة الثالثة في المسائل النحوية بالنماذج التطبيقية التي ذُكر فيها المصطلح بصورهِ المتعددة، لأنَّ القيام بالمسح الإحصائي لأمثلة الدرجة الثالثة في النحو من دون التصريح بالفكرة أمر لا ينهض بهِ باحث واحد، ولأنّ غاية الدّراسة لم تكن الوقوف عند الأمثلة كلها، بل إنّ منهج البحث في معالجة المسائل يقوم على تحديد تسمية المسألة المدروسة، ثم تفصيل القول فيها عن طريق عرض الأدلة النحوية، ثم أعمد إلى مناقشة الآراء لأَصلَ إلى مخرجٍ توجيهي ما أمكنني ذلك معتمداً في ذلك كله على أسس علمية.

منهج الدراسة:

قسمت المادّة العلميّة المتوافرة على مبحثين، يسبقهما **مقدمة** بينت فيها: **(أهمية البحث، وأهدافه، وسبب اختياره، والدراسات السابقة)**، و**تمهيد** بينت فيه: **(مفهوم الدرجة الثالثة في اللغة والاصطلاح)**، أمّا **المبحث الأول**، فخصصته لـ**(مصطلحات الدرجة الثالثة وأنواعها)**، وأمّا **المبحث الثاني** فخصته لـ**(العوامل النحويّة في الدرجة الثالثة)**، ثم ختمت البحث **بأهمّ النتائج** التي توصّلت إليها، ثمّ مصادر البحث وحواشيه.

لم استطع إيراد أمثلة كثيرة يمكن أن تندرج تحت الفكرة نفسها؛ لأني اعتمدت المواضع التي صرّح بها النحويون بأنها درجة ثالثة أو أحد مرادفاته.

الدراسات السابقة:

استطعت الوقوف على دراسات مقاربة للموضوع – في حدود علمي المتواضع – وهي:

١. الرتبة في النحو العربي – المنصوبات أنموذجاً-: حقي إسماعيل إبراهيم، رسالة ماجستير، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، ١٩٩٢م. ولم أجد وقوف الباحث عند المصطلح وفكرته، بل اكتفى الباحث بدراسة ظاهرة الرتبة في المنصوبات.
٢. ظاهرة الشبه في النحو العربي: عبد الطيف سالم محفوظ، رسالة ماجستير، كلية الآداب- الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م. ولم أجد وقوف الباحث عند مصطلح (الدرجة الثالثة) ومرادفاته، بسبب قلّة شيوع المصادر المتوافرة آنذاك، إلّا أنه تحدّث عن ظاهرة الشبه بالدرجتين الأولى وبيّن علله ووقف عند شواهده.

٣. الرتبة في النحو العربي – المرفوعات أنموذجاً–: عبد زبون حمود، رسالة ماجستير، كلية الآداب– الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧م. ولم أجد وقوف الباحث عند المصطلح وفكرته، بل اكتفى الباحث بدراسة ظاهرة الرتبة في المرفوعات.

٤. الرتبة الثالثة في النحو العربي وأثرها في البنية والتركيب: محمد إبراهيم حسنين عبد الفتّاح، منشور بمجلة قطّاع كليّات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، العدد ١١، ٢٠١٧م. وبعد رحلة البحث عنه لم استطع الحصول إلا على ملخصه فقط، وبعد الاطلاع على الملخّص المنشور توصّلت إلى:

- يعتمد الفكرة نفسها بتطبيقها على المستويين النحويّ والصرفيّ، وبهذا يكون الباحث قد خرج عمّا أراده النحويون بالفكرة الأساس من مصطلح الدرجة الثالثة في المسائل النحوية.
- يعتمد بإيراده المسائل النحويّة والصرفيّة بحسب الفكرة الأساس؛ فيورد المسائل ويحللها من دون الاعتماد على تصريح النحويين بأنَّ المسألة النحويّة أو الصرفيّة من الدرجة الثالثة، وعلى هذا المبدأ يمكننا أن نُدخل أبواباً نحويّة وصرفيّة كثيرة ونكون قد خرجنا عن الفكرة الأساس التي اعتمد فيها مصطلح الدراسة.
- اعتمدت دراستي على المواضع التي ذكر فيها النحويون مصطلح الدراسة ومرادفاته، ولم أعتمد ما يمكن حمله على الفكرة من دون التصريح بالمصطلح او ما يقاربه، لذلك كانت المسائل الواردة في متن البحث مسائل نحويّة محصورة بما ذُكر من المصطلح بالتصريح، مبتعداً عن المسائل الأخرى التي لم يذكر فيها المصطلح ومرادفاته.

صعوبات الدراسة:

وفي الحق إنَّ دراسة الموضوع لم تخلُ من صعوبات متعددة، لعل أبرزها اتساع المدة الزمنية لمادة البحث، يزاد على ذلك أن حديث النّحاة عن (الدرجة الثالثة) جاء متفرق المواضع، ومتناثر الأجزاء في الأبواب النحوية، الأمر الذي فرض عليَّ قراءة أكبر قدر من كتب التّراث النّحوي القديم قراءةً كاملةً بدءاً من سيبويه حتّى السيوطي؛ لإخراج فكرة (الدرجة الثالثة) مفهوماً ومصطلحاً وأمثلة إخراجاً يتسم إلى حدٍّ ما بالشمول والتنظيم، وليس بخاف أن هذا الأمر قد تطلب وقتاً طويلاً ومجهوداً شاقاً للقيام به.

والباحث مهما بذل من جهد فلن يزعم إدراك الكمال، وبحسبي أن أقرّ بأنّي بذلت قصارى جهدي. وإنّي لأدرك أن كلّ ما وفقت إليه في هذا البحث كان من فضل الله ورعايته ومنه أولاً وآخراً، وإن ما اعتور عملي هذا من نقص كان مني وحدي.

أسال الله عزّ وجلّ أن يجعل جهدي هذا خالصا لوجهه الكريم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه أجمعين محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغرّ الميامين.

التمهيد

مفهوم الدرجة الثالثة

الدَّرَجَة في اللغة: إنّ أصل الدَّرَجَة من الفعل: دَرَجَ، ((دَرَجَ الرجل والضَبُّ يَدْرُجُ دُروجاً وَدَرَجاناً، أي مشى، ودَرَجَ، أي مضى لسبيله، يقال: درجَ القومُ، إذا انقرضوا...ودَرَجَ الرجل، إذا لم يُخَلِّفْ نسلاً، وأَدْرَجْتُ الكتابَ: طويته))[١].

قال ابن سيده: ((دَرَجُ الْبناء، ودُرَّجه، بالتثقيل: مَرَاتِب بَعْضهَا فَوق بعض، واحدته: دَرَجة، ودُرَجَّة، الْأَخِيرَة عَن ثَعْلَب، والدَّرَجة: الْمنزلَة، وَالْجمع: دَرَج))[٢]، وَهِيَ الطَّبَقَاتُ مِنَ الْمَرَاتِبِ... ودَرَجاتُ الْجَنَّةِ: منازلُ أَرفعُ مِنْ مَنازِلَ[٣]، وكل المعاني السابقة تعود لأَصْلٍ ((وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُضِيِّ الشَّيْءِ وَالْمُضِيِّ فِي الشَّيْءِ))[٤]، أمّا معنى (الثالثة) في اللغة فمعروف.

أمّا الدَّرجة الثالثة في اصطلاح علم النحو، فلم يُبين النحويون القدماء – ممّن استعمل هذا المصطلح _ مفهوم الدرجة الثالثة أو مرادفاتها، ولم أجد أحدًا من المحدثين – فيما بحثت– تناول هذا المصطلح في دراسة مخصوصة، غير أنّ القدماء الذين ذكروا مصطلح الدرجة الثالثة ومرادفاته قد بيّنوا بعض المسائل المشمولة بهذا الاصطلاح، وأشاروا إلى بعض خصائصه، وسأعتمد على هذه المعطيات لبيان مفهوم الدرجة الثالثة.

يقول أبو الحسين ابن أبي الربيع في الدرجة الثالثة: ((وإذا تتبعت ما ذكرته وجدته كثيراً في هذه الصنعة))[٥]، وذكر في البسيط أيضاً: أنّ (ما) لم تعمل عمل ليس مطلقا، بل بشروط معروفة، وهي: أن يكون الخبر مؤخرًا وأن يكون منفيا؛ لأنّها في الدرجة الثالثة في العمل، لأن (ما) مشبهة بـ(ليس)، و(ليس) مشبهة بالفعل، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا

---

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين– بيروت، ط٤، ١٩٨٧م: ٣١٣/١.

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٣١٨/٧.

(٣) ينظر: محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر– بيروت، ط٣، ١٩٩٤م: ٢٦٦/٢.

(٤) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر– دمشق، ١٩٧٩م: ٢٧٥/٢.

(٥) عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق: فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشد _ السعودية، ٢٠٠١م: ٤٢٧، وينظر: ١٤٩، ١٥٠.

تجده يعمل أبدًا إلا مختصا ليفرق بينهما، ألا ترى أنّ تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلا من الواو، والواو تخفض في القسم كل ظاهر، وإنّما كان الاختصاص باسم الله في التاء؛ لأنّها مبدلة من الواو والواو بدل من الباء في الدرجة الثالثة؛ فلذلك اختصت[١].

وظاهر كلامه أنّ من خصائص عوامل الدرجة الثالثة: أن يكون فرعًا عن فرعٍ عن أصل، وأن يكون مخصوصًا بخلاف العوامل التي أعلى منه درجةً، ولكنّه في موضع آخر يشير إلى أن العامل الذي من الدرجة الثالثة ينماز عما فوقه من العوامل بالشروط اللازمة لعمله، كقوله في إجراء (القول) مجرى (الظنّ): ((وكذلك القول عند فصحاء العرب، لا يعمل إلا أن يكون بشروط: أن يكون فعلًا مضارعًا، وأن يكون بتاء الخطاب، وأن تتقدمه أداة الاستفهام، وألا يفصل بين الهمزة والفعل بفاصل أجنبي، عدا الظرف والمجرور؛ لأنّ القول إنما عمل بالحمل على الظنّ، والظنّ عمل بالحمل على باب أعطيت، فصار القول في الدرجة الثالثة، فكان عمله مقيدًا بالشروط الأربعة))[٢].

وظاهر هذا القول أنّ سبب عدّنا القول عاملًا من الدرجة الثالثة هو أنّ عمله مقيدًا بالشروط السابقة، وهذا يجعل المصطلح لدينا غير واضح؛ لأنّ التقييد بالشروط قد يكون في عوامل الدرجة الثانية.

وكان ابن يعيش يرى أنّ (لات) لا تعمل إلَّا في الأحيان خاصّةً سواءً نَصَبَتْ، أو رفعتْ، والعِلّةُ في ذلك –كما يقول _ أنها في المَرْتَبَة الثالثة[٣]، وهذا تأكيد منه على اختصاص عوامل الدرجة الثالثة، وقريب منه تأكيد السيوطي على هذا الاختصاص[٤]، وعلّل ابن كيكلدي العلائي قصور الأداة في عملها واختصاصها بكونها من الدرجة الثالثة، فقال في تاء القسم:

---

(١) ينظر: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٩٨٦م: ٤٩٣/١-٤٩٤.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٤٩٤/١.

(٣) ينظر: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ م: ١٢٢/٢.

(٤) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٧م: ٥٥٢/١-٥٥٣.

((وَأما التَّاء فَإِنَّهَا بدل عَن الْوَاو؛ لِأَنَّهَا تبدل مِنْهَا فِي حُرُوف كَثِيرَة...وَلكنهَا لما كَانَت فرعا عَن الْوَاو فِي الْمرتبَة الثَّالِثَة، قصرت عَنْهَا، فاختصت باسم الله))[1].

وسأحاول بيان مفهوم الدرجة الثالثة مستعينًا بالمعطيات السابقة، وبالمعنى اللغويّ لها، فالدرجة الثالثة في الاصطلاح النحويّ: (هي منزلة عوامل النحو العربيّ التي كانت فرعًا عن فرعٍ عن أصلٍ، القاصرة عمّا فوقها من العوامل، والمقيّدة في عملها بالاختصاص أو الشروط، أو كليهما).

(١) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، ط١، ١٩٩٠م ٢٤٢.

المبحث الأول

مصطلحات الدرجة الثالثة وأنواعها

أولًا: مصطلحات الدرجة الثالثة.

لابدّ من الإشارة –قبل بيان مصطلحات الدرجة الثالثة _ إلى أنّ أول من استعمل مصطلحًا مقاربًا لمصطلح الدرجة الثالثة هو أبو الحسن الرمانيّ(١)، وقد عبّر عنه بـ(المرتبة الثالثة) كما سيأتي، ثمّ تلاه ابن جنيّ(٢) الذي عبّر عنه بـ(فرع فرعٍ)، ثمّ توالت المصطلحات الدالّة على هذا المفهوم لدى النحويين، غير أنّ أكثرها شيوعًا – فيما وجدت _ هو مصطلح (الدرجة الثالثة)؛ ولهذا اخترناه عنوانًا لبحثنا.

فقد ورد في كتب النحويين مصطلحات عديدة تدلّ على العامل الذي اختصّ بعمله بشيء محدد، أو قصر في عمله، أو قُيّد بشروط؛ لأنّه جاء في الدرجة الثالثة، ومن هذه المصطلحات المقاربة لمصطلح الدرجة الثالثة:

١. **المرتبة الثالثة:** كقول ابن يعيش في (لات): ((ولا تعمل هذه إلَّا في الأحيان خاصّةً سواءً نَصَبَتْ، أو رفعتْ، والعِلّةُ في ذلك أنها في المَرْتَبَة الثالثة، فـ (لَيْسَ) أقوى، لأنّها الأصل، ثمّ (مَا)، ثمّ (لَاتَ))(٣).

٢. **الرتبة الثالثة،** وقد ذكرها ابن أبي الربيع مع مصطلح الدرجة الثالثة في الصفحة نفسها، فقال في ظرف المكان: ((ولمّا كان نصب ظرف المكان بالحمل على ظرف الزمان، وظرف الزمان إنّما انتصب بالتشبيه بالمصدر _ كان نصب المكان في الرتبة الثالثة))(٤)، وقال في (ما الحجازية): ((إنما لم تعمل (ما) عمل ليس مطلقًا بل بالشروط المعروفة...؛ لأنها في الدرجة الثالثة في العمل))(٥).

---

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي (أطروحة دكتوراه)، إشراف: تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٨م: ٦١٩– ٩٧٩.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ١٥٦/١.

(٣) شرح المفصل: ١٢٢/٢، وينظر: شرح كتاب سيبويه للرمانيّ: ٦١٩– ٩٧٩، وشرح المفصل: ١٢٢/٢– ١٠٧/٤– ٤٩٢/٤، والفصول المفيدة: ٢٤٢.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجيّ: ٤٩٣/١.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجيّ: ٤٩٣/١.

٣. **فرع فرعٍ**[١]، كقول ابن جني في تاء القسم: ((وقالوا: أتلجه، أي أولجه، وضربه حتى أتكأه، أي أوكأه، وعلى هذا أبدلوا التاء من الواو في القسم، وخصوا بها اسم الله تعالى؛ لأنّها فرع فرع))[٢].

٤. **بدل البدل:** ورد هذا المصطلح واضحًا عند ابن هشام وناظر الجيش، قال ابن هشام في كلامه على التناوب بين (على) و(عن): "إن "على" بمعنى "عن" في قولهم: رميت على القوس، وقال هنا: إن "عن" بمعنى الباء، قال: فتكون "على" بدلَ بدلٍ، وليس بصحيحٍ"[٣].

وقال ناظر الجيش في كلامه على أصل (هنو): "أن الهاء بدل من همزة، والهمزة بدل من واو. فالهاء بدل بدل، فلام الكلمة واو لقولهم: هنوات فبنوه على فعال فصار هناوا فجاءت واو متطرفة بعد ألف"[٤].

١. **المشبه بالمشبه:** ورد مصطلح (المشبه بالمشبه) عند أبي حيان؛ إذ عبر عنه بـ(شبيه شبيه) مريدًا بذلك شبيه الفعل في العمل وشبيه شبيه الفعل، قال: "إنَّ عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلًا أو شبيهه أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به"[٥].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٦/١، وأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط١، ١٩٩٥م: ٢٣٠/١، وعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م ٢٣١، والأشباه والنظائر: ٥٥٣/١.

(٢) سر صناعة الاعراب ١٥٦/١.

(٣) ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، السعودية: رسالة دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة: ٦٤٢/١.

(٤) محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (٧٧٩هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: دراسة وتحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر ط١، ٢٠٠٧م: ٣٥٨٨/٧.

(٥) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط١: ٥٢/٤.

إنّ هذه المصطلحات المستعملة في تلك النصوص متقاربة في الدلالة كما تقدم في معناها اللغويّ، فتناوبها في الاستعمال كتناوب النعت والصفة، والمخفوض والمجرور.

- **مسوّغ اختيار الدرجة الثالثة:**

لم يكن مصطلح الدرجة الثالثة أقل أهمية من سائر المصطلحات التي تدل عليه، فضلًا عن المعنى اللغويّ الذي يدلّ دلالة واضحة على مضمون (الدرجة الثالثة) في اصطلاح اللغة والنحو. وكان بعض النحويين يعبر عن هذا المعنى بـ(الدرجة الثالثة) مرة وبـ(المرتبة الثالثة) مرة أخرى، فلا ضير –بعدُ– من استعمال أيّ من المصطلحين عنوانًا لدراستنا.

ثانيًا: أنواع الدرجة الثالثة

إنّ إطلاق مصطلح الدرجة الثالثة في النحو العربيّ يخلق نوعًا من الإبهام؛ لأنّ الأمور التي تكون في المرتبة الثالثة كثيرة، ومتفاوتة بحسب مقامها الذي وُضعت فيه، فقد قاسوا الأسماء على الحروف في البناء؛ لأنّ البناء أصل في الحروف، وقاسوا الحروف على الأسماء في الإعراب؛ لأنّ الإعراب أصل في الأسماء[١].

والنحويون أزاحوا هذا الإبهام بحصرهم الدرجة الثالثة ومرادفاتها بمقام العمل، فأطلقوا هذا المفهوم على العوامل التي شابهت عوامل أخرى في العمل، وما شُبهت به شابه العوامل الأصلية، ولكن المقام هنا مناسبٌ لبيان أنواع أخرى من الدرجة الثالثة لم يصرّح بها النحويون، ولكنّها تأتي بعد درجتين في جانب من جوانب اللغة، ولا بدّ – قبل ذلك _ من معرفة بعض أنواع الأصول واستنباط أنواع الدرجة الثالثة منها.

١- أصل الكثرة:

كقول النحاة: إنّ الأصل في المفعول به التأخير، ثمّ يجيزون تقدّمه على الفعل أو الفاعل أو كليهما[٢]، ويمكننا عدّ تقدم المفعول على الفاعل فرعًا على تأخّره، وتقدّمه على الفعل أصل كثرة من الدرجة الثالثة إلا في حالة تقدّمه على الفعل وجوبًا.

(١) ينظر: أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، ط٥، ١٩٨٦م: ٧٧.

(٢) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية– مصر، ٢٠٠٦م: ٨/٣.

٢- أصل الاستحقاق:

ويعني: ما تستحقّه الكلمة بنفسها، كاستحقاق الاسم الإعراب؛ لأنّه اسم[١]، ولعلّ هذا المفهوم أشيع أنواع الأصول النحوية، وهو ثلاثة أنواع:

- **أحدها:** أصل العمل، ومن ذلك عمل الفعل، فهو يعمل بحقّ الأصل بخلاف الاسم والحرف[٢]، ويمكننا عدّ الاسم على هذا الأساس من الدرجة الثالثة في العمل بعد الحرف والفعل؛ إذ إنّه لا يعمل إلا بشروط بخلاف الفعل، والحروف أقرب إلى الفعل من الاسم؛ لأنّها مبنية مثله، ولذلك عمل كثير من الحروف من دون شروط أو قيود.
- **وثانيها:** أصل الإعراب: والمعرب بحقّ الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه[٣]، أمّا الأفعال المبنية فهي من الدرجة الثالثة في مسألة الإعراب، قال العكبري: ((والحركةُ من أحكامِ المضارعِ إلاَّ أنَّ حَرَكَة المضارعِ إعرابٌ وحركةَ الْمَاضِي بناءٌ؛ وعلَّةُ ذَلِك أنَّ إعرابَ المضارعَ فَرعٌ على الِاسْم والماضي فَرْعٌ على الْمُضَارع، والفروعُ تنقصُ عَن الأصولِ فكيفَ بفرع الْفَرْع))[٤].
- **والثالث:** أصل البناء: والأصل فيه للأفعال، ويشارك الأفعال في هذا الأصل الحروف[٥]، ويأتي الاسم في الدرجة الثالثة في أصل البناء.

٣- أصل التجرّد من العلامة:

يكاد يتفق النحويون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة، ولأنّ العلامة طارئة والطارئ فرع الأصل[٦]، وفي ضوء هذا الأصل بحث النحويون الأصل في عدد من القضايا، منها: أنّ المذكر أصل؛ لأنّه مجرد من العلامة، والمؤنث فرع عليه[٧]، وأنّ الإيجاب أصل لغيره من

---

(١) ينظر: أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بـ الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، التعريفات، الدار التونسية– تونس، ١٩٧١م: ٢٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٦/٣.

(٣) ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق– الأردن، ط١، ٢٠٠١م: ٨٤.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦/٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: ٥٥٦/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣٥٢/٣.

النفي والنهي والاستفهام وغيرها؛ لأنّ هذه الأخيرة تحتاج إلى دلالة في التركيب بخلاف الإيجاب[١]، فيكون النهي على هذا الأساس من الدرجة الثالثة بعد الإيجاب والنفي.

٤- أصل القاعدة:

وهي القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، كقاعدة رفع الفاعل وتقدمه على المفعول، وتقدم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله[٢]، وهو قريب من أصل الاستحقاق الذي تقدم.

٥- أصل الباب:

جعل النحاة لكل أداة عاملة بابًا مستقلًا، ثمّ جعلوا لكل مجموعة منها أصلًا واحدًا عبروا عنه بعبارات مثل: أصل الباب، وأم الباب، والأصل في الباب[٣]، فكل باب نحوي له في الأصل أداة واحدة، ثمّ تدخل عليه أدوات أخرى تشاركه في المعنى، فتستحق أن تعمل عمله، من ذلك قولهم: إنّ (إنْ) أصل باب الجزاء[٤]، فتكون أخواتها فرعًا عليها في العمل، وكل ما عمل عملها وليس من أخواتها فرع عن فرعها من الدرجة الثالثة، كجزم الفعل المضارع بعد الطلب – على اعتباره جوابًا للطلب وليس للشرط المقدر _ وكذا في سائر الأدوات.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٩٦/١.

(٢) ينظر: نظرية الأصل والفرع: ٩٣.

(٣) ينظر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ٩٢، وشرح المفصل: ٢١٧/١-٦/٥.

(٤) ينظر: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، ١٩٩٦م: ٤٩/٢.

المبحث الثاني

العوامل النحويّة في الدرجة الثالثة

لم يصرّح النحويون بعدد العوامل التي تدخل في الدرجة الثالثة، ولم يذكروا هذا المصطلح في كلّ مقام استحقّ أن يكون في الدرجة الثالثة، غير أنّ بعضهم ذكروا هذا المصطلح ومقارباته في جلّ المواضع التي تكون فيها عوامل فروع تعمل عمل عوامل فروع أخرى، وسنورد ما صرّح به النحويون أنّه في الدرجة الثالثة، كما أنّنا سنحاول أن نورد العوامل التي لم يطلقوا عليها مصطلح الدرجة الثالثة، وانطبقت عليها خصائص هذا المصطلح.

(ما الحجازية)

من أنواع ما في اللغة العربية: ما الحجازية، وهي نافية وعاملة عمل (ليس) ترفع الاسم، وتنصب الخبر، عند أهل الحجاز، وإنّما عملت عندهم _ مع أنها حرف لا يختص، والأصل في كل حرف لا يختص أنه لا يعمل _ ؛ لأنّها شابهت ليس في النفي، وفي كونها لنفي الحال غالباً، وفي دخولها على جملة اسمية، ولعملها عندهم شروط: الأول: تأخر الخبر، والثاني: بقاء النفي، والثالث: ألّا تأتي بعدها (إن)، فلو وجدت إن بعد ما بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، والرابع: ألا يتقدم غير ظرف، أو جار ومجرور، من معمول خبرها، فإن تقدم غيرهما بطل العمل، نحو: ما طعامك زيد آكل[1].

والشروط السابقة جعلت (ما) دون (ليس) في العمل في الدرجة الثالثة بعد الفعل الذي هو الأصل، وليس التي عملت عمل الأفعال، ولذلك وضعها بعض النحويين في (الدرجة الثالثة)، قال ابن أبى الربيع: إنما لم تعمل (ما) عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة؛ لأنّها في الدرجة الثالثة في العمل، لأنّ (ما) مشبهة بـ(ليس)، و(ليس) مشبهة بالفعل[2].

(لا النافية للجنس)

لا حرف مشترك غير مختص، فالأصل ألا تعمل، وقد أعملت عمل (ليس) تارة وعمل (إنّ) أخرى، وإنما تعمل عمل (إنّ) بشروط، ((الأول: أن يكون اسمها نكرة فلا تعمل في المعارف... الثاني: أن يتصل بها، فلو فصل بطل عملها... الثالث: أن يقصد نفي الجنس

---

(١) ينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت ط١، ١٩٩٢م: ٣٢٢-٣٢٨.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٤٩٣/١.

على سبيل الاستغراق، فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل (إنّ) مفردة نحو (لا رجل في الدار)، ومكررة نحو (لا حول ولا قوة)، ولكن يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت))[١].

فلا النافية للجنس فرع عن (إنّ) كما تقدم، و(إنّ) فرع عن الأفعال، ولهذا كانت (لا) من الدرجة الثالثة، سواء أعملت عمل (إنّ) أو عملت عمل (ليس)، وقد ذكرها بعض النحويين، وعبروا عنها بمصطلحات تدلّ على (الدرجة الثالثة)، فقال العكبريّ في بناء اسمها: ((ويدلّ على فَسَاد مَذْهَب من قَالَ هُوَ مُعرب أنَّه لَو كَانَ كَذَلِك، لنوَن كَمَا يُنَّون اسْم إنَّ، فإنْ قيل: إنَّما لم ينَّون؛ لأنَّ (لَا) ضعفت؛ إِذْ كَانَت فرعَ فرعِ فرعٍ، وَذَلِكَ أنَّ (كَانَ) فرعٌ فِي الْعَمَل على الْأَفْعَال الحقيقّة، و(إنَّ) فرع على (كَانَ) و(لَا) فرع على (إنَّ)، فلمَّا ضعف خُولِفَ باسمها بَقِيَّة المعربات))[٢].

يُفهم من نصّ العكبريّ السابق أنّ (لا) النافية للجنس في المرتبة الرابعة، مع أنّ هذا المصطلح لم يصرح به أحد من النحويين، ولكن غيره من النحويين عدّها فرعًا عن (إنّ) وعدّ (إنّ) فرعًا عن الأفعال التامّة، فقال فيها أبو حيان: ((وعملها عمل (إن) هو فرع فرع فرع؛ لأنها حملت على (إن)، فهي فرع، و(إن) حملت على: (ضرب زيدًا عمرو)، فـ (إنّ) فرع، و(ضرب زيدا عمرو) فرع على: (ضرب عمرو زيدا))[٣].

وأرى أنّ جملة الفعل المتعدي السابق في درجة واحدة من ترتيب درجات العوامل، و(لا) على هذا الأساس من الدرجة الثالثة، ومهما يكن من أمر فهي تعمل عمل ليس كذلك، وليس محمولة على الأفعال، فتكون (لا) العاملة عمل ليس من الدرجة الثالثة، قال أبو حيان: ((وحمل (لا) على (ليس) قوي في القياس؛ لأنها نافية مثلها، وإذا جاز قياسها على (إن) في العمل مع أنّها نقيضتها، فحملها علي نظيرتها أولى))[٤].

(لات)

اختُلِفَ في (لاتَ) في أمرين، أحدهما: في حقيقتها وفي ذلك ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّها كلمة واحدة فعل ماض، ثمّ اختلف هؤلاء على قولين، أحدهما: أنّها في الأصل بمعنى

---

(١) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م: ١/٥٤٤-٥٤٥.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٣٠.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٥/٢٢١-٢٢٢.

(٤) التذييل والتكميل: ٥/٢٢٢.

(نَقَص) من قوله تعالى: ﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾[سورة الحجرات: ١٤]، فإنّه يُقال: لات يليت، كما يُقال: ألتَ يألتُ، وقد قُرئ بهما، ثمّ استُعملتْ للنفي، كما أنّ (قلّ) كذلك، والثاني: أنّ أصلها (ليس) بكسر الياء فقُلبتْ الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأُبدلتِ السينُ تاءً، والمذهب الثاني أنّها كلمتان: لا النافية، والتاء لتأنيث اللّفظة، كما في ثُمّتْ ورُبّتْ، وإنّما وجب تحريكها؛ لالتقاء الساكنين، وهو مذهب الجمهور، والثالث: أنّها كلمة وبعض كلمة، وذلك أنّها لا النافية، والتاء زائدة في أول الحين، والأمر الثاني الذي اختلفوا فيه هو عملها، وفي ذلك أيضًا ثلاثة مذاهب، أحدها: أنّها لا تعمل شيئًا، فإن وليها مرفوع، فمبتدأ حُذف خبرُه، أو منصوبٌ، فمفعولٌ لفعل محذوف، وهذا قولٌ للأخفش، الثاني أنّها تعمل عمل (إنّ) فتنصب الاسم، وترفع الخبر، وهذا قولٌ آخر للأخفش، والثالث: أنّها تعمل عمل (ليس) وهو قول سيبويه[١]، والجمهور[٢]، وعلى كلّ قول لا يُذكر بعدها إلّا أحدُ المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[سورة ص: ٣].

وإنّما قُيّدت بالقيود السابقة؛ لأنّها في الدرجة الثالثة بعد الأفعال، وبعد ليس التي تعمل عمل الأفعال، ولذلك اختصّت بالحين أو ما كان بمعناه، وقد أشار سيبويه إلى اختصاصها، فقال: ((ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن ليس، وإنَّما هي مع الحين كما أنّ (لَدُنْ) إنّما يُنْصَبُ بها مع غُدْوَةٍ، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت: تاللهِ لأَفْعَلَنَّ))[٣].

وجعل ابن يعيش علّة اختصاصها بالأحيان أنّها من المرتبة الثالثة، غير أنّه جعل المرتبة الأولى (ليس)، لا الأفعال، فقال فيها: ((ولا تعمل هذه إلَّا في الأحيان خاصّةً سواءً نَصَبَتْ، أو رفعتْ، والعِلّةُ في ذلك أنها في المَرْتَبَة الثالثة، فليسَ أقوى؛ لأنّها الأصل، ثمّ (مَا)، ثمّ (لَاتَ))[٤].

---

(١) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م: ٥٧/١.

(٢) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط٦، ١٩٨٥م: ٣٣٥، وخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري وكان يعرف بالوقّاد (ت: ٩٠٥هـ)، التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ٢٦٩/١.

(٣) الكتاب: ٥٨/١–٥٩.

(٤) شرح المفصل: ١٢٢/٢.

وأرى أنّها ملحقة بـ(ليس)، وليست ملحقة بـ(ما) الحجازية؛ ويؤيد ذلك أنّ بعض النحويين ذهب إلى أنّ أصلها (ليس) كما تقدم، ولو كانت ملحقة بـ(ما) لكانت من الدرجة الرابعة؛ لأنّ (ليس) ليست أصلًا في العمل، بل الأفعال أصل عمل هذه الأدوات.

(تاء القسم)

تاء القسم من حروف الجر، ولا تدخل إلا على اسم الله نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ **[سورة يوسف: ٨٥]**، وحكى الأخفش دخولها على الربّ؛ قالوا: ترب الكعبة، وخصّ بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك؛ لأنّه قد جاء عنهم: تربّي، وحكى بعضهم أنّهم قالوا: تالرحمن، وتحياتك، وذلك شاذّ[١].

وإنّما اختصت بدخولها على اسم الله؛ لأنّها في الدرجة الثالثة من حروف القسم بعد الباء والواو، قال الزمخشريّ: ((وواو القسم مبدلة عن الباء الإلصاقية في أقسمت بالله، أبدلت عنها عند حذف الفعل، ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة))[٢].

وقال ابن يعيش عن مرتبة عملها: ((ولمّا كانت الواو بدلًا من الباء، والبدلُ ينحط عن درجة الأصل، فلذلك لا تدخل إلَّا على كلّ ظاهر، ولا تدخل على المضمر؛ لانحطاط الفرع عن درجة الأصل، لأنه من المرتبة الثانية، والتاءُ لمّا كانت بدلًا من الواو، وكانت من المرتبة الثالثة، انحطّت عن درجة الواو، فاختصّت باسم الله تعالى؛ لكثرة الحلف به))[٣]، ومثله قال ابن أبي الربيع[٤]، وصلاح الدين العلائي[٥].

ويلحظ في نصّ ابن يعيش السابق أنّه جعل الواو في المرتبة الثانية بعد الباء، وهذا المصطلح يدلّ على أنّ الأصل في كل مجموعة من العوامل هو من الدرجة الأولى، ليزيل عنا التوّهم بأنّ عوامل الدرجة الأولى هي العوامل التي تكون بعد الأصل.

(من) التي للقسم

من استعمالات (من) أنّها تكون حرف جرّ مختصًا بالقسم، ولا تدخل إلا على الربّ، فيقال: من ربّي لأفعلنّ، وقيل: هو اسم، وهو بقية ايمن، لكثرة تصرفهم فيها، ورُدّ بدخولها على

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٥٧.

(٢) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م: ٣٨٣.

(٣) شرح المفصل: ٤/٤٩٢.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٤٩٣-٤٩٤.

(٥) ينظر: الفصول المفيدة: ٢٤٢.

الربّ، وايمن لا تدخل عليه، وبأنها لو كانت اسماً لأعربت؛ لأنّ المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه، وقيل: إنّها حرف إذا ضمت ميمها أو كسرت، واسم إذا كانت مثلثة الحرفين[١].

وذكر سيبويه أنّها بمنزلة سائر أحرف القسم، لكنها مختصة بـ(ربّي)، فقال: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: من ربيِّ لأفعلنَّ ذلك، ومن ربيِّ إنَّك لأشرٌ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء... ولا يدخلونها في غير ربيِّ، كما لا يدخلون التاء في غير الله... ولا تدخل الضمة في (مُنْ) إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوةٍ حين تقول: لدن غدوة إلى العشيّ))[٢].

ولم يستبعد ابن يعيش أن تكون منتقصة من (ايْمُن)، فعلى هذا يكون الضمّ فيها أصلاً والكسرُ عارضًا، ومنهم من يحذف نونها إذا وقع بعدها لامُ التعريف، وحينئذ تختصّ باسم الله كالتاء، فيقولون: (مِ اللهِ)، و(مُ الله)[٣].

وإنّما اختصّت بـ(ربّي)؛ لأنّها في الدرجة الثالثة بعد الباء وبعد (ايمن) على قول من قال أنّ أصلها (ايمن)، وبعد الباء والواو في الاستعمال على قول من قال إنّها حرف مختصّ بالقسم، وهي على ما يُفهم من كلام النحويين بمنزلة (التاء)؛ إذ إنّهما مختصّان بألفاظ محددة، ويأتيان بعد الباء والواو في كثرة الاستعمال.

(أن الناصبة للفعل المضارع)

أن المصدرية: حرف مصدريّ ونصب واستقبال، مختصّة بالدخول على الفعل المضارع، وتنصبه وتأوَّل معه بمصدر، كقولك: أريد أن أقرأ، أي: أريد القراءة، و(أن) هذه أمُّ أدوات النصب، فلها على أخواتها مزية نصبها المضارع مضمرة جوازًا ووجوبًا، فإضمارها جوازًا في موضعين، الأول: بعد لام التعليل، نحو: حضرت لأستفيد أي: حضرت لأن أستفيد، الثاني: بعد أحد هذه الأحرف العاطفة (الواو، الفاء، ثم، أو) إذا عطفت المضارع على اسم جامد[٤].

وذكر بعض النحويين أنّ (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع فرع (أنّ) المشددة؛ لأنّ كلًا منهما حرف مصدري، ولما كانت فرعًا نصبت فقط، و(أنّ) الثقيلة لأصالتها نصبت ورفعت[٥].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٢١-٣٢٢، وهمع الهوامع: ٤٨١/٢.

(٢) الكتاب: ٤٩٩/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٥/٥-٢٥٦.

(٤) ينظر: التصريح: ٢/ ٣٩٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٤٠٥.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر: ٥٥٤/١.

وعلى ما تقدّم تكون (أن) الناصبة للمضارع في الدرجة الثالثة بعد (أنّ) المشددة، وبعد الأفعال التي هي أصل لـ(أنّ) المشددة، لكنّها لم تتقيد بشروط، ولم تختصّ كما اختصّت غيرها من عوامل الدرجة الثالثة، ولعلّ القول بأنّها نصبت ولم ترفع، وأنّها اختصّت بالفعل المضارع الذي هو دون الأسماء في المعربات وفي قوّة المعنى _ يجعلنا نعدّها مختصّة.

(إجراء القول مجرى الظنّ)

الأصل فيما تعلق من الجمل بقول أن يورد محكيًّا، سواء كان فعلًا أو مصدرًا، أو اسم فاعل، فإن كان المتعلق به مفردًا بمعنى جملة نُصب بالقول، نحو قولك: (قلت مثلًا، وقلت حديثًا، وشعرًا)، وأكثر العرب يشترطون في جريان القول مجرى الظنّ أن يكون فعلًا مضارعًا، مسندًا إلى مخاطب، متصلًا باستفهام، كقولك: أتقول: زيدً راحلًا، فإن فصل بينه وبين الاستفهام أحد المفعولين، أو ظرف أو جار ومجرور لم يضر الفصل، فإن فصل بغير ذلك بطلت موافقة الظنّ، وتعينت الحكاية نحو قولك: (أأنت تقول؛ زيد راحل؟)[١].

وذكر ابن أبي الربيع أنّ القول الذي أُجري مجرى الظنّ في الدرجة الثالثة؛ ((لأنّ القول إنّما عمل بالحمل على الظنّ، والظنّ عمل بالحمل على باب أعطيت، فصار القول في الدرجة الثالثة، فكان عمله مقيدًا بالشروط الأربعة))[٢].

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

المراد بالصفة المشبهة باسم الفاعل كل صفة لَا تجْرِي على الْفِعْل ممّا لَا مُبَالغَة فِيهِ، نَحْو: حسن وَبَطل وشديد، ومشابهتها لَهُ فِي أنَّها تثّنى وَتجمع وتؤنث، وَهِي مشتقّة كَمَا أنَّه مشتقٌّ فـ(حسن وحسنان وحسنون وَحسنة وحسنتان وحسنات) مثل (ضَارب وضاربان وضاربون وضاربة وضاربتان وضاربات)، لكنّها تنقص عَن اسْم الْفَاعِل بأنَّها على غير زنة الْفِعْل، فَلهَذَا نقصت عَن عمله، فَلَا يتقدّم معمولها عَلَيْهِا[٣].

(١) ينظر: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م: ٥٦٧/٢-٥٦٨.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٤٩٤/١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٣/١.

فقولنا: (هو حسنٌ الوجهَ) لم يبلغ أن يكون في القوّة كـ(هو ضاربٌ زيدًا)؛ لأن هذا يجوز فيه التقديم والتأخير، والصّفة لا يجوز فيها ذلك، وأسماء الفاعلين تجري مجرى الفعل في جميع تصرفه(١).

وإنّما قصرت عن اسم الفاعل، ولم تقوَ قوته في العمل؛ لأنّها في الدرجة الثالثة بعد الفعل واسم الفاعل، وقد صرّح بذلك بعض النحويين في كتبهم، فقال ابن يعيش: ((واعلم أن الصفات على ثلاث مراتبَ: صفة بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفةٌ مشبّهةٌ باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة؛ لأن المشبّه بالشيء أضعفُ منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبَهُ، ثمّ المشبّهة بالمشبّهة، وهي المرتبة الثالثة، وستأتي بعدُ، فلمّا كانت الصفات المشبّهة في المرتبة الثانية، وهي فروع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولة عليها؛ انحطّت عنها، ونقص تصرّفُها عن تصرُّف أسماء الفاعلين، كما انحطت أسماء الفاعلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل...، وهذه الصفات مشبَّهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم، فلذلك تعمل في شيئين لا غير؛ أحدهما: ضمير الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبيّ))(٢).

فلأنّها في الدرجة الثالثة قُيدت بقيدين، الأول: لا يتقدم معمولها عليها، والثاني: لم تعمل إلا في ضمير الموصوف أو ما كان من سبب الموصوف، أمّا قول ابن يعيش: إنّها في المرتبة الثانية؛ فهو ترتيبها بحسب مراتب الصفات التي بدأها باسم الفاعل واسم المفعول، ولكنها في الدرجة الثالثة بالنسبة للعمل؛ لأنّها بعد الفعل واسم الفاعل.

وممن ذكر مرتبتها السيوطيّ، فقال فيها: ((عملت تشبيها باسم الفاعل، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل، فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة، فكان عملها مختصا؛ لأنّها لا تعمل إلا في ما كان من سبب الأول، ولهذا نظائر))(٣).

(الظروف)

الظرف ما ضمن معنى (في) الظرفية من اسم وقت، أو من اسم مكان، أو من اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو من اسم جار مجراه، أي: مجرى أحدهما، ومثالهما: أقام محمدٌ هنا يومين، فهنا ظرف مكان، ويومين ظرف زمان، وظروف الزمان أقرب إلى المصدر

---

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي- علي سيد علي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠٨م: ٢٥٩/١.

(٢) شرح المفصل: ١٠٧/٤.

(٣) الأشباه والنظائر: ٥٥٣/١.

من ظروف المكان[١]، ولهذا عدّ بعضهم ظرف المكان من المرتبة الثالثة؛ بعد ظرف الزمان والمصدر، فقال ابن أبي الربيع فيه: ((ولمّا كان نصب ظرف المكان بالحمل على ظرف الزمان، وظرف الزمان إنّما انتصب بالتشبيه بالمصدر- كان نصب المكان في الرتبة الثالثة))[٢].

ولكنّ هذه المرتبة مرتبة قوّة لا مرتبة عمل؛ لأنّ ابن أبي الربيع ذكر وجه الشبه الذي بين نصب ظرف الزمان ونصب المصدر، غير أنّ بعض النحويين ذكر مرتبة ظروف الزمان المحولة على (إذ) في الإضافة، وهي (وقت وحين ويوم ونحوها)، وهذا من شأن بحثنا واهتمامه؛ لأنّ المضاف عامل فيما أضيف إليه، فقال الشاطبي في هذه الظروف: ((وإنّما صَحَّت الإضافةُ إلى الجُمَلِ في هذه الظروفِ المذكورةِ حَمْلاً على (إذْ) التي هي الأصلُ في تلك الإضافة؛ لأنها فيها لازمةٌ، فَحُمِلَ عليها غيرُها لاجتماعهما في المعنى، فتكون إذاً إضافةُ (يوم وحين ووقت) ونحوها إلى الجُمَل فرعاً عن إضافة إذْ إليها، وإضافة إذْ إلى الجمل فرعٌ عن الإضافة إلى المفرد، إذ هي الأصل، فإضافة يوم وحين ونحوهما إلى الجمل في الدرجة الثالثة))[٣].

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هذا البحث اقتصر على عوامل الدرجة الثالثة؛ لأنّ النحويين ذكروا هذا المصطلح وما قاربه في كتبهم، والحقيقة أنّ في عوامل اللغة العربية ما هو في الدرجة الرابعة أو الخامسة، وقد أشار بعضهم إلى هذا المصطلح[٤]، ويؤيّد ما ذكرنا قول أبي حيان في ترتيب العوامل عند كلامه على المقادير، إذ قال: ((فالفعل هو الأصل، يعمل معتمدا وغير معتمدا، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا، ويعمل في السببيّ والأجنبيّ، والصفة المشبهة تعمل في المعرفة والنكرة، ولا تعمل إلا في السببي، و (أفعل من) لا تعمل إلا في النكرة، لكنها تتحمل الضمير، والمقادير وما أشبهها لا تعمل إلا في المنصوب، فكل واحد في هذه أضعف من الذي قبله من الجهات التي ذكرناها، فشبه هذه الأسماء بـ (أفعل من)

---

(١) ينظر: التصريح ١/٥١٥-٥١٧.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجيّ ١/٤٩٣.

(٣) أبو إسحاق إبراهيم ابن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م: ٤/٧٣.

(٤) ينظر: التصريح: ١/٢٦٩.

أقوى من شبهها باسم الفاعل؛ لأنّ الحمل على ما تمكّن شبهه أولى من الحمل على ما ليس كذلك))[1].

يُفهم مما ذكره أبو حيان أنّ اسم التفضيل في الدرجة الرابعة بعد الصفة المشبهة، والمقادير في الدرجة الخامسة بعد اسم التفضيل، وكلّ عامل شابه عاملًا آخر قصر عنه في العمل والرتبة.

(١) التذييل والتكميل: ٩/٢٢٢.

الخاتمة

توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج، وهي:

١- أثبت البحث أن تداول مصطلح (الدرجة الثالثة) لم يقتصر على جانب الاستعمال المعجمي على الرغم من كثرة دورانه على ألسنة النحويين في مظان كتبهم؛ إلّا أنني لم أجد توضيحاً لمفهومه أو تحديداً لماهيتّه بحيث تبصر القارئ بحيثياته؛ إلاَّ محاولة ابن أبي الربيع، وهي – كما قلت مسبقاً- محاولة تخلو من الوضوح اللازم الأمر الذي دعا الباحث إلى وضع تعريف اصطلاحي لمصطلح (الدرجة الثالثة) يكشف عن سماته وملامحه ويضبط حدوده.

٢- مصطلح (الدرجة الثالثة) حالة يؤول إليها للفظ مفرداً أو مركباً تنشأ عن الأصل والفرع، يكون فيها اللفظ أو التركيب في درجة ثالثة بعدهما مختصاً بشيء محدد.

٣- لم يتقيّد النحويون بمصطلح (الدرجة الثالثة) للتعبير عن مفهوم الظاهرة في أبواب كتب مظانهم النحوية، بل استعملوا ألفاظاً مشتقة من لفظه دلت عليه دلالة قاطعة وأشارة إلى مفهومه إشارة صريحة، لذلك رصد البحث في الدَّرس النَّحوي- إلى جانب مصطلح (الدرجة الثالثة)- مصطلحات أخرى تنازعتْ على مفهومهِ منها ما رادفت معناه الاصطلاحي، وقد عبر النَّحويون عنها بألفاظ بيّنتها في سياق البحث.

٤- إنّ مصطلح الدرجة الثالثة ورد قديمًا عند بعض النحويين، وصفوا به بعض العوامل التي وُضعت في المنزلة الثالثة؛ وكانت (فرعَ فرع) بعد الأصل والفرع، ولم أعهد لهذا المصطلح دراسة حديثة، كما أنّي لم أجد من القدماء – ممن استعمل هذا المصطلح أو مرادفه _ مَن بيّن مفهومه أو فصّل في دراسته، واكتفوا بالإشارة إليه والتمثيل له ببعض العوامل.

٥- بيّنت مفهوم الدرجة الثالثة بالاعتماد على إشارات القدماء وأمثلتهم عليه، فهي (منزلة عوامل النحو العربيّ التي كانت فرعًا عن فرعٍ عن أصلٍ، القاصرة عمّا فوقها من العوامل، والمقيّدة في عملها بالاختصاص أو الشروط، أو كليهما).

٦- وردت في كتب النحويين عدّة مصطلحات مقاربة لمعنى الدرجة الثالثة، وأقدم هذه المصطلحات (المرتبة الثالثة) عند (الرمانيّ) في شرح كتاب سيبويه، ثمّ توالت المصطلحات الدالّة على هذا المفهوم لدى النحويين، غير أنّ أكثرها شيوعًا – فيما وجدت _ هو مصطلح (الدرجة الثالثة)؛ ولم يكن مصطلح الدرجة الثالثة أقل أهمية من سائر المصطلحات التي تدل عليه، فضلًا عن المعنى اللغويّ الذي يدلّ دلالة واضحة على مضمون (الدرجة الثالثة) في اصطلاح اللغة والنحو. وكان بعض النحويين يعبر عن هذا

المعنى بـ(الدرجة الثالثة) مرة وبـ(المرتبة الثالثة) مرة أخرى، فلا ضير –بعدُ– من استعمال أيّ من المصطلحين عنوانًا لدراستنا.

٧- لم يصرّح النحويون بعدد العوامل التي في الدرجة الثالثة، ولم يذكروا هذا المصطلح في كلّ مقام استحقّ أن يكون في الدرجة الثالثة، غير أنّي حاولت بيان بعض العوامل التي لم يطلقوا عليها مصطلح الدرجة الثالثة، وانطبقت عليها خصائص هذا المصطلح.

٨- اقتصر هذا البحث على عوامل الدرجة الثالثة؛ لأنّ النحويين ذكروا هذا المصطلح وما قاربه في كتبهم، ومثّلوا له، والحقيقة أنّ في عوامل اللغة العربية ما هو في الدرجة الرابعة كاسم التفضيل، أو الدرجة الخامسة كالمقادير، غير أنّي لم أجد تصريحا _ فيما بحثت _ بهذه المصطلحات إلا في موضع أو موضعين لعوامل وضعها آخرون في الدرجة الثالثة.

ثبت المصادر

- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨هـ)، البسيط في شرح جمل الزجاجيّ: تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، (ط١)، لبنان: دار الغرب الإسلامي (١٩٨٦م).
- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨هـ)، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح: تحقيق: فيصل الحفيان، (ط١)، السعودية: مكتبة الرشد (٢٠٠١م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م).
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف: تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط١)، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون (١٩٩٦م).
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط٥)، سوريا: دار الفكر (١٩٧٩م).
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (ط١)، السعودية: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (١٩٨٢م).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، (ط٣)، لبنان: دار صادر (١٩٩٤م).
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦)، سوريا: دار الفكر (١٩٨٥م).
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، (ط١)، السعودية: رسالة دكتوراه، قسم اللُّغويَّات – كليَّة اللُّغة العربيَّة – الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة (١٤٤٠ هـ).

- ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الأسدي الموصلي (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل: قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (٢٠٠١م).
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١)، سوريا: دار القلم، السعودية دار كنوز إشبيليا (١٩٩٤م).
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال): تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، (ط١)، السعودية: أطروحة دكتوراه، كليَّة اللُّغة العربيَّة _ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٩٩٨م).
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد زين الدين المصري الجرجاويّ وكان يعرف بالوقّاد (ت: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح بمضمون التوضيح في النحو: تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م).
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (ط٤)، لبنان: دار العلم للملايين (١٩٨٧م).
- الزَّجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، الإيضاح في علل النحو: تحقيق: الدكتور مازن المبارك، (ط٥)، لبنان: دار النفائس (١٩٨٦م).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب: تحقيق: علي بو ملحم، (ط١)، لبنان: مكتبة الهلال (١٩٩٣م).
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو: (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (١٩٩٢م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (ط٤)، مصر: مكتبة الخانجي (٢٠٠٤م).
- السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه: تحقيق: أحمد حسن مهدلي _ علي سيد علي، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (٢٠٠٨م).

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الأشباه والنظائر في النحو: تحقيق: عبد الإله نبهان _ غازي مختار طليمات _ إبراهيم محمد عبد الله _ أحمد مختار الشريف، (ط١)، سوريا: مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٨٧م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط١)، مصر: المكتبة التوفيقية (٢٠٠٦م).
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: تح: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، (ط١)، السعودية: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى (٢٠٠٧م).
- الشريف الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦ هـ)، التعريفات: (ط١)، تونس: الدار التونسية (١٩٧١م).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب: تحقيق: عبد الإله النبهان، (ط١)، سوريا: دار الفكر (١٩٩٥م).
- العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي (ت: ٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة: تحقيق: حسن موسى الشاعر، (ط١)، الأردن: دار البشير (١٩٩٠م).
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب: تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (ط١)، لبنان: عالم الكتب (١٩٩٦م).
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، (ط١)، مصر: دار الفكر العربي(٢٠٠٨م).
- المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني: تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، (ط١)، لبنان: دار الكتب العلمية (١٩٩٢م).
- الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، (ط١)، الأردن: دار الشروق (٢٠٠١م).
- ناظر الجيش، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: دراسة وتحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وآخرين، (ط١)، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة (٢٠٠٧م).